ترجمـــــــــــــــات |
مـــن العـــــدد ٣٠ | ذي القعدة | ايلول | ٢٠١٤

التغـيير في العـــراق مـن وجهـة نظـر غربيـــــــة

ترجمـــــــــــة : المعهد العراقي للحوار

التغيير في العراق من وجهـــــة نظر غربية

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

اهتمت مراكز الدراسات الغربية، وبالأخص الأمريكية منها، بمسألة سحب السيد المالكي ترشحه لدورة أخرى لرئاسة الحكومة لصالح ترشيح السيد حيدر العبادي من قبل القوى الرئيسة للتحالف الوطني العراقي، مدعوماً بموافقة سنية وكوردية، ليتم تكليفه بتشكيل حكومة شراكة وطنية لمدة أربع سنوات تنتهي عام ٢٠١٨.

بالتأكيد فإن ما يُكتب في مراكز الدراسات عن الشأن العراقي له أهميته ومعطياته، لاسيما أن كثيراً من هذه المراكز أصبحت مختصة في الشأن العراقي، والتحليلات التي تقدمها بعدٌ استراتيجي له وواقعية تحدد حضوره العراقي، وأصبحت بشكل أو بآخر جزءاً من المشهد العراقي السياسي والأمني على وجه الخصوص. نتناول بالتحليل في هذا العدد من مجلة حوار الفكر ثلاثاً من المقالات والتحليلات السياسية لكتاب ومراكز لهم وضع متميز في المتابعة والتحليل، إذ تحدث كينيث بولاك في مقالة حملت عنوان (الخطوات القادمة في العراق) لمعهد بروكينغز، مشيراً إلى أن المهمة لم تُنجز بمجرد انسحاب المالكي من الترشح لولاية ثالثة لرئاسة الحكومة، معزياً ذلك إلى وجود مطالب كبيرة للأطراف المشاركة بين البرلمان، تجعلنا متسائلين: هل يمكن لحكومة العبادي أن تصل إلى مستوى التحدي في الاستجابة لها

أو تسييرها بالشكل المناسب؟

وبشكلٍ عام، وفي معرض حديثه عن التحدي الحقيقي الذي تفرضه عصابات داعش في أجزاء واسعة من البلد، أشار بولاك إلى أهمية الوحدة السياسية لمواجهتهم، مشيراً إلى أن لإيران والمرجعية الدينية في النجف دوراً بارزاً في التعبئة العامة لقتال داعش، ولا يزال دور كبير على الولايات المتحدة أن تضطلع به في البعدين العسكري والسياسي، يتمثل هذا الدور بشكل أساس في إقناع المعتدلين من السنة بقبول حسن النية من الحكومة العراقية الجديدة.

وفي مقالة أخرى سوف نوردها لاحقاً، كتب مايكل أوهانلون تحت عنوان (كيف نربح في العراق)، نشرتها مجلة الفورين أفيرز – شؤون خارجية، تحدث فيها عن أن الإدارة الأمريكية أجادت ضبط النفس والتريث في مسألة تقديم دعم للحكومة المركزية التي يقودها المالكي بعد أحداث الموصل، لأن ذلك قد يمثل دعماً للأخير فقط، وبالتالي يقوض من جهودها لإيجاد رئيس وزراء جديد للعراق، يجلب معه تسويات ووضعاً مختلفاً وأكثر قبولية.

أخيراً، نُشر مقال للكاتب مايكل نايتس حمل عنوان (مساعدة رئيس الوزراء العراقي القادم على اغتنام الفرصة) في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تحدث نايتس فيه عن ثلاثة محاور رئيسة؛ الأول فوائد انسحاب المالكي وجهود حكومة واختيار العبادي، فمن وجهة نظره ساعد ذلك في تحشيد إقليم كردستان على مهاجمة داعش، ومنحها عزماً أكبر، وتحشيد التدخل الدولي بشكل لافت، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لمحاربة داعش في العراق، وترسيخ مبدأ الانتقال السلمي للسلطة وتبديد المخاوف في هذا الصدد.

يتعلق المحور الثاني باختلافات العبادي عن المالكي، فالأول له اتصال

محدود بإيران مقارنة بالمالكي، إذ إنه قضى فترة ابتعاده عن العراق في المملكة المتحدة سكناً ودراسةً وثقافة، واعتبر ذلك نقطة إيجابية مقارنة بالمالكي الذي قضى فترة طويلة من حياته في إيران.

أيضاً للعبادي انفتاح ومرونة أكبر مع السنة مقارنة بالمالكي، ووضعه العلمي بمستوى أعلى، وثقافة تختلف، ورؤية اقتصادية تتعدى التركيز الأمني الذي أخذ كل الحيز من تفكير المالكي خلال رئاسته للوزراء.

كما يجيد العبادي بطلاقة اللغة الإنكليزية، الأمر الذي يميزه عن المالكي، إذ إن الأخير، وبرغم براعته الخطابية، كما يقول الكاتب، جعله أكثر تقرباً من القوات الأمنية، ومن المحتمل أن ثقافة العبادي ولغته تجعله أكثر احتكاكاً وقرباً من الولايات المتحدة.

ثالثاً وأخيراً، أشار نايتس إلى أولويات انخراط الولايات المتحدة في العراق، ويساعد في ذلك إجراءات من حكومة العبادي تُظهر حسن النية تجاه السنة والكورد، تعتمد على إجراءات بناء حكومة جديدة، وصفقة لتقاسم العائدات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وإصلاح القضاء.

تشير هذه المقالات وغيرها إلى نقاط رئيسة، أبرزها أهمية التغيير والانتقال السلمي للسلطة في العراق، ووجود مهام كبيرة وحرجة للحكومة الجديدة تتعلق بمحاربة الإرهابيين وتعزيز الثقة وإيجاد حل للمشاكل بين المكونات الرئيسة لأطراف السلطة في العراق، لكن لم تُشر هذه المقالات إلى المسؤولية أو الدور الحقيقي الذي ينبغي على الولايات المتحدة ممارسته تجاه ممولي الإرهاب والمشتبه بهم من دول أو منظمات أو شخصيات، فمن الواضح أن هناك دعماً إقليمياً وخدمات لوجستية تُقدم لتنظيم داعش في المنطقة، ولم تُثر هذه القضية من أي جانب.

وفيما يلي الترجمات الكاملة للمقالات الثلاث التي قمنا بتلخيص أهم ما ورد فيها أعلاه:

الخطوات القادمة في العراق

إنه ليس الوقت المناسب الآن للحديث عن (إنجاز المهمة) كما أُشيع سابقاً. يُعد قرار نوري المالكي بسحب ترشيحه من ولاية ثالثة لرئاسة الوزراء خطوة مهمة لأجل العراق، لكنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق التقدم.

إنه يعني أن المالكي لم يعد عائقاً أمام إصلاح النظام السياسي في العراق لجذب السنة والشيعة الذين سخطوا عليه في وقت سابق، وكذلك الكورد، وعودتهم للعملية السياسية. فما تزال هذه الإصلاحات تتطلب قدراً كبيراً من العمل. لا نعرف على وجه التحديد ما سوف ترضى به أي من هذه المجموعات، إذ لكلٍ منها قائمة طويلة من المطالب، والتي تصل إلى ثلاث قضايا مهمة وحاسمة: الحد من سلطة الحكومة المركزية (مكتب رئيس الوزراء على وجه الخصوص)، والتحول إلى نظام فدرالي حقيقي في المحافظات والمناطق التي لها قدرة ضمنها (العسكرية والمالية) وجعلها تتمتع بنظام لا مركزي، وثالثاً الإصلاح الشامل للأجهزة الأمنية العراقية للاطمئنان بعدم استخدامها كأداة قمع ضد أي جماعة. هنا من السهل أن نكتب، لكن من الصعب التطبيق، ولا نعلم إذا ما كان حيدر العبادي، رئيس الوزراء المكلف، يصل إلى مستوى التحدي.

عمل العيادي

إلى حدٍّ كبير خلف الكواليس، ويُعتبر الرجل ذكياً وعملياً، لكنه لم يكن يوماً تنفيذياً ولا سياسياً عاماً. علاوة على ذلك، إن العديد من المطالب لأبناء المجتمعين السني والكوردي تبدو معقولة بالنسبة لهم (ولآخرين أيضاً، نظراً لطريقة معاملتهم من المالكي)، لكنها تُعد فاحشة للعديد من الشيعة. يعتقد

البعض أن العراق سيشهد فترة طويلة من المفاوضات، التي يعقبها الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة، وربما لا.

وحتى لو فشلت المفاوضات، ربما تأتي حكومة مستقطبة لجهة ما ولا تفي بالمتطلبات والتحديات الملحّة التي يواجهها العراق الآن، وعندما يتم التوصل إلى اتفاقات، قد يتطلب إنجاز بعض الإصلاحات الدستورية، والتي يمكن أن تكون مثيرة للجدل وتستغرق وقتاً طويلاً أيضاً.

بعبارة أخرى، ما زال أمام العراق طريق طويل ليكمله، يتمثل التحدي الأكبر أمام العراقيين بوحدتهم السياسية أثناء حملة مكافحة تنظيم داعش (ISIS) والجماعات السنية المتشددة الأخرى.

يكمن الخطر في أن معظم فصائل المعارضة السابقة من السنة والكورد والشيعة يريدون العمل بشكل متسلسل: أولاً الإصلاحات السياسية، وحالما يتم تسوية هذا الأمر بشكل مُرضٍ بالنسبة لهم، يتم البدء بعملية مواجهة ودحر داعش وغيرهم من المسلحين السنة.

الأمر يبدو معقولاً تماماً بالنسبة لهم، إذ سيكون لديهم حينها مستوى كبير لتأمين التغييرات من خلال حجم مشاركتهم في عملية عسكرية واسعة، لكن، وكما أشرت سابقاً، يمكن أن تستمر العملية لوقت طويل جداً، والسبب وراء ذلك صعوبة إقناعهم بالمحاولة، وربما لن نصل إلى حالة نهائية مناسبة.

هذا هو التحدي السياسي والعسكري المضاد. وربما يتم في وقت واحد، وبأهمية متوازية، التحرك للإصلاح السياسي والتوجه إلى الولايات المتحدة.

تستحق الإدارة الأمريكية علامات عالية لأجل تبني استراتيجية صحيحة وإدارة تكتيكات هادئة بخصوص الأزمة العراقية منذ حزيران الماضي (وهي ليست تبرئة من دورهم الكارثي في التسبب بالأزمة الحالية نتيجة لسياساتهم قبل

حزيران الماضي).

والحقيقة هي أن إيران والمرجعية العليا في النجف هما من قادنا إلى هذه النقطة. إيران والمرجعية في النجف هما من دعيا المليشيات الشيعية للوقوف في الخطوط الأمامية ووقف هجوم داعش ضد بغداد.

كما أن طهران والنجف هما من قادا الشيعة متحدين وأجبرا المالكي على التنحي جانباً، لعبت الولايات المتحدة دوراً في ذلك، لكنه كان داعماً فقط. الكرة الآن في ملعب واشنطن إلى حدٍّ كبير، بسبب أن الكورد والسنة الآن في وضع يحتاجون فيه إلى عقد مساومات رئيسية.

عليهم القبول ببدء القتال في نفس الوقت الذي عليهم التفاوض فيه مع بغداد، وأن الإيرانيين والمرجعية لديهم تأثير شبه معدوم عليهم.

فقط الولايات المتحدة وحلفاؤها، الدول العربية السنية وتركيا، يمكنها التأثير عليهم.

تتطلب الخطوات القادمة في العراق فاعلية وتصميماً أكبر، وعلى مستوى أعلى ربما من التدخل الأمريكي في داخل العراق.

للولايات المتحدة هنا مستوى مهم من النفوذ.

كانت الغارات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة للدفاع عن إقليم كردستان فعالة للغاية، ومثلت وقف زحف تنظيم داعش، وتمكن الكورد لاحقاً من استعادة أراضٍ كثيرة مهمة من داعش (بما فيها سد الموصل لاحقاً).

وإن توفير أمريكا للأسلحة والمستشارين للأكراد أرضى كل العراقيين.

وللمرة الأولى أظهرت إدارة أوباما استعدادها لتخصيص موارد لإنقاذ العراق، مواد عسكرية تمهيدية ومن المتوقع استمرارها.

إن ترحيب العرب الشيعة والمعتدلين السنة بدعم أمريكي مشابه لقتالهم

داعش، والذي صنفته واشنطن عام ٢٠١١ على أنه التدخل الأكبر لها منذ ذلك العام، سيكون المفتاح الذي بيد الولايات المتحدة، متمثلاً في تقديم ما يحتاجه العراقيون من مساعدة حالما يكونوا قادرين على مواجهة العدو متوحدين ضد المتشددين السنة. حتى الآن، كان الأمريكيون محددين جداً حول ما يريدون من العراقيين القيام به، وغامضين جداً حول ما ستكون الولايات المتحدة قادرة على تقديمه بالمقابل.

هذا الغموض جعل العراقيين يرون أن الولايات المتحدة لن توفر نفس المستوى السابق من الدعم كما قدمته سابقاً.

أمر آخر هو أن الولايات المتحدة والأتراك والدول العربية السنية جميعهم مطالبون بإقناع المعتدلين من سنة العراق بقبول حسن النية التي تُظهرها الحكومة العراقية الجديدة، بدلاً من الانتظار لعملية إصلاح شاملة تتحقق بشكل كامل. مثلاً، بدلاً من الانتظار لتحقيق إصلاح كامل للقوات المسلحة العراقية، يجب أن تحاول الولايات المتحدة إقناع السنة بقبول إزالة اثنين من الجنرالات الأكثر فساداً من أتباع المالكي، إلى جانب التزام أكبر من المستشارين والمدربين الأمريكيين لبدء توجيه وإعادة تدريب التشكيلات العراقية. يمكن أن تتم تنازلات مماثلة في مجال تعديل قانون المحافظات الذي تعرقل في البرلمان العراقي منذ مدة، أو حل مكتب القائد العام للقوات المسلحة، الذي كان يمثل مكاناً لعمل المالكي ضد خصومه السياسيين. كان تنازل المالكي خطوة أولى جيدة، مرة أخرى، لكنها مجرد بداية رحلة الألف ميل، والعراقيون بحاجة للمضي في هذا الطريق. قدم الإيرانيون والمرجعية الدينية الدفعة الأولى لهذا المشروع، والآن الأمر متروك للولايات المتحدة وحلفائها للحفاظ على الاستمرارية.

كيف نربح في العراق؟ ولماذا من المحتمل ألا تكون الضربات الجوية كافية

أعلن الرئيس أوباما الأسبوع الماضي قراره بنقل الغذاء والماء إلى الأقلية الإيزيدية المحاصرة، والذين تقطعت بهم السبل في جبل سنجار في العراق، وقراره باللجوء إلى القصف الجوي ضد تشكيلات مجموعات داعش التي تحركت ضد أربيل عاصمة إقليم كردستان. حتى الآن، تبدو استراتيجية أوباما معدّة بشكل جيد وحققت نجاحاً جزئياً؛ إذ يبدو أن محنة الإيزيديين أقل وطأة في الأيام الأخيرة، وتم إحباط غزوة داعش تجاه إقليم كردستان. لكن من المحتمل أنها سببت أمراً عكسياً في بعض المناطق.

كان ضبط النفس في مسألة تقديم مساعدة كبيرة للحكومة المركزية في بغداد أمراً حكيماً من إدارة أوباما، إذ إن هكذا مساعدة لرئيس الوزراء آنذاك من شأنها زعزعة النفوذ الذي يمكن للولايات المتحدة أن تمارسه في إيجاد رئيس وزراء جديد أفضل ومختلف.

المالكي، الذي حكم بشكل سيّئ للغاية، سيسبب خضوع السياسيين السنة والقبائل السنية أمام تقدم داعش بدلاً من العمل مع رجل اعتبره الكثيرون دكتاتوراً، لوقف المذابح المروعة التي ارتُكبت بحق بعض المجاميع.

ومن المرجح أن لا يكون الجيش العراقي راغباً في أداء ما عليه لإعادة الأمن إلى المناطق السنية العربية تحت ظل حكم المالكي. لذلك كانت فكرة حمقاء أن تقدم الولايات المتحدة مساعدة من أي نوعية في ظل حكم المالكي.

بعبارة أخرى، يجب على ناقدي أوباما منحه الوقت والفرصة.

على مر السنين، كان الجميع في الولايات المتحدة، بما فيهم الرئيس نفسه، حتى منتقديه، وبالتأكيد معظمنا في مجال المؤسسات الفكرية، لديهم فرصة بسيطة ليكونوا على حق أو خطأ حول العراق وسوريا. ومهما كانت طبيعة نقاشاتهم، يمثل استيلاء تنظيم (داعش) على مساحات واسعة من العراق وسوريا تهديداً خطيراً للأمن القومي الأمريكي، والذي ينبغي معالجته

وفقاً لشروط، كما يبدو أن الإدارة الأمريكية بدأت تدركه.

مساعدة رئيس الوزراء العراقي القادم على اغتنام الفرصة

في سحب رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، في ١٤ آب/أغسطس، ترشيحه رسمياً لإعادة تعيينه لفترة ولاية ثالثة، «حفاظاً على وحدة العراق واستقراره»، أفسحت هذه اللفتة الطريق أمام رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي لبدء عملية تشكيل حكومة جديدة يجب أن تحظى بمصادقة الأغلبية المطلقة (١٦٥ مقعداً من أصل ٣٢٨) في البرلمان، وذلك بحلول أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن المساومات حول الحقائب الوزارية ستواجه نصيبها من العوائق، إلا أنه تمت تسوية المسألة الرئيسة إلى حد كبير، وهي تعيين العبادي، مما يسمح للولايات المتحدة وغيرها من الأطراف بتكثيف دعمها لرئيس الوزراء المقبل.

ويُشار إلى أن اختيار العبادي يمثل إحدى التطورات الأخيرة التي من شأنها أن تحسن بشكل ملموس الوضع الاستراتيجي للدولة العراقية وشعبها، ويشمل ذلك:

• الحرب الكردية ضد تنظيم داعش: ركزت حكومة إقليم كردستان كامل جهودها على مكافحة داعش، بعد أن غير التنظيم اسمه في حزيران/يونيو. فقبل إعلان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الحرب «حتى الرمق الأخير»، كان أكراد العراق يقفون على الهامش، ولو استمروا بذلك الموقف، لكانت معركة حياة أو موت العلاقات مع بغداد قد ازدادت توتراً، في وقت كان العراق يخوض حرباً مع داعش.

أما الآن، فلكافة الأطراف الفاعلة عدو مشترك، وتسعى حكومة الوحدة الوطنية إلى التعاون بشكل متزايد لمكافحة الإرهابيين.

• التدخل الدولي: أصبحت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أكثر انخراطاً في مكافحة داعش عبر توفير الدعم العسكري والإنساني لحكومة إقليم كردستان والأقليات في شمال العراق.

فقد كانت الضربات الجوية الأمريكية الانتقائية حاسمة في حماية الإيزيديين في جبل سنجار، ومن المأمول أن تبقى عاملاً أساسياً في حماية الأقليات وتعزيز فرص الهجمات المضادة للعراق وحكومة إقليم كردستان.

•الانتقال السلمي للسلطة: تلقى العالم تأكيداً واضحاً بأنه سيتم استبدال المالكي بمرشح جديد يبدو أنه يتمتع بتأييد محلي ودولي قوي.

إن هذا الوعد بانتقال السلطة بشكل سلمي وسريع نسبياً يجب أن يفتح الباب على مصراعيه أمام عقد الصفقات في الداخل واستقطاب دعم دولي للبلاد في وقت هي بأمسّ الحاجة إليه.

وإذا تمكنت الحكومة المقبلة من الحفاظ على الزخم، يمكن لهذه السلسلة من التطورات الإيجابية أن تشكل نقطة تحول في الأزمة التي يمر بها العراق عام ٢٠١٤.

الاختلافات الرئيسة عن المالكي

من دون التطرق من جديد إلى سيرة حيدر العبادي، يبدو من الواضح أن هذا المهندس والسياسي المخضرم من حزب الدعوة، المولود في بغداد، يختلف اختلافاً كبيراً عن نوري المالكي. ومن أبرز هذه الاختلافات:

• اتصال محدود بإيران: على عكس المالكي وغيره من كبار المعارضين في حزب الدعوة، قضى حيدر العبادي عقوداً في المنفى بين المملكة المتحدة بشكل حصري تقريباً.

ففي الوقت الذي هرب فيه العديد من المعارضين الشيعة إلى إيران أو سوريا أو

لبنان في أوائل الثمانينيات، توجه العبادي مباشرة إلى بريطانيا عام ١٩٧٧. ويقال إن علاقاته مع إيران محدودة جداً، وإنه لم يزر الجمهورية الإسلامية بين السنوات التي تلت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

• الانفتاح على السنة: على الرغم من أن العبادي قد فقد شقيقين له على يد نظام صدام حسين، إلا أنه أظهر انفتاحاً نسبياً تجاه السنة في العراق. فبعد التفافه حول الجوانب الأشد صعوبة من السياسة المعارضة، يتمتع الآن بنظرة أقل صرامة وقسوة من تلك التي مثلها نوري المالكي. إضافة إلى ذلك، لدى العبادي أرضية أيديولوجية مشتركة مع العديد من القوميين العرب السنة، كما أنه يفهم مستويات التسامح الشيعي والكردي حول إعادة تأهيل البعثيين السابقين.

• تركيز أوسع يتخطى الجانب الأمني: قضى حيدر العبادي أكثر من عشرين عاماً في القطاع الخاص في بريطانيا، في مشاريع أدار خلالها أعمالاً استشارية وهندسية ناجحة. وهذا يجعله نقيضاً للمالكي، الذي لم يتمتع بسجل طويل في مجال التنمية الاقتصادية، وكان مهتماً بمعظم جوانب الأمن، وركز الكثير من وقته على الشؤون الأمنية. وفي ظل حكم العبادي سيتحول موضوع الأمن إلى جهد جماعي، بكل ما يحمله ذلك من إيجابيات وسلبيات، بدلاً من عمل فردي قصير النظر.

• متحدث بالإنكليزية: مرت سنوات منذ أن قاد العراق رئيس وزراء قادر على التحدث باللغة الإنكليزية. فقد تمتع رئيس الوزراء السابق المالكي بقدرة خاصة في اللغة العربية تجلت من خلال خطبه، وكان مشهوراً بحبه للمحادثة، إلا أن حاجز اللغة أبعده عن القادة الأمريكيين وجعله شخصية غامضة.

ولن يكون حيدر العبادي كذلك، إذ قد يتزعم العراق الآن رئيس وزراء قادر على تكوين علاقات مع كبار القادة في الولايات المتحدة والعالم.

وعلى الرغم من أن العبادي سيكون محاطاً بقادة فصائل أقوياء، إلا أن كبار المسؤولين التنفيذيين عادة ما يجمعون ويمارسون نفوذاً وسيطرة أكثر مما ينوي شركاؤهم منحهم إياه.

ومن هذه الناحية، فإن صفات العبادي الشخصية والمهنية مشجعة جداً. وإذا صادق البرلمان على اختياره وتم تقديم دعم قوي له من قبل الشركاء الدوليين، فربما يتمتع العبادي بأفضل القدرات القيادية بين رؤساء وزراء العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين.

أولويات انخراط الولايات المتحدة

نظراً لاحتمال المصادقة على تعيين حيدر العبادي، يتعين على الولايات المتحدة الشروع معه بأعمال دبلوماسية تحضيرية قدر المستطاع. ومن هنا، لا بد من إطلاق مبادرات ملموسة للإشارة إلى النية الحسنة للحكومة التي يقودها الشيعة تجاه الأكراد والعرب السنة:

• بناء حكومة جديدة: لم يصبح العبادي بعد رئيساً للوزراء، لذا قد يساعد دعمه في الوقت الراهن على تجنب الزلات السياسية. وعلى سبيل المثال، قد تفشل الجهود التي تسعى إلى جمع ١٦٥ صوتاً إذا بقي المالكي رئيساً لحكومة تصريف أعمال إلى أجل غير مسمى، وقد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، مما سيسمح لداعش بتوطيد قبضتها على شمال العراق.

وحتى لو تمت المصادقة على تعيينه بسرعة، فإن الحكومة الجديدة متصدعة وتعاني من عيوب قد تؤدي إلى إضعاف أدائها أو انهيارها في وقت لا يُحسب لها. لذا يُحسب على الولايات المتحدة مساعدة العبادي على اغتنام هذه الفرصة، والعمل بسرعة على بناء حكومة في إطار روح من الجهود الوطنية ضد «داعش».

صفقة تقاسم العائدات بين بغداد و«حكومة إقليم كردستان»:

إذا كانت هناك نقطة ضعف لدى العبادي كمرشح، فهي أن علاقاته مع الأكراد قد توترت بشأن مسألة تقاسم العائدات.

ويشكل ذلك عامل قلق، لأن هذه القضية ستمثل أولوية بالنسبة للحكومة الجديدة، أي التوصل إلى اتفاق بشأن قيام بغداد بإعادة المدفوعات الشهرية لـ«حكومة إقليم كردستان»، والتي تم حجبها خلال غالبية أشهر هذا العام بسبب الخلافات حول إدارة العائدات من صادرات نفط «حكومة إقليم كردستان». وكانت الحكومة في بغداد والأكراد قد اقتربا إلى حد كبير من تنفيذ اتفاق تقاسم العائدات بوساطة الولايات المتحدة في آذار/مارس، الأمر الذي كان سيؤدي إلى انخفاض كبير في التوترات.

ويُشار إلى أن هذه الصفقة لا تزال مطروحة على الطاولة وتمثل حلاً مناسباً لكافة الأطراف، أي بغداد و«حكومة إقليم كردستان» وشركات النفط والمجتمع الدولي. إن تشكيل حكومة وحدة وطنية وبذل جهود مشتركة لمحاربة تنظيم «داعش» أمر غير وارد في الوقت الذي تحرم فيه بغداد الأكراد من المال وتقاضي المشترين لنفطهم، وبالتالي فإن التوصل إلى اتفاق أمر لا بد منه. وفي هذا السياق، يتعين على واشنطن الضغط بالفعل على العبادي لإعادة العمل بتقاسم العائدات بصفتها أولوية قصوى.

الإصلاح الأمني:

دعمت الولايات المتحدة علناً إعادة تنظيم منح الأولوية في التوظيف والسيطرة العملياتية لقوات الأمن للأطراف المحلية، مع توفير الحكومة الاتحادية للموارد المالية والدعم عند الحاجة.

إن هذه المعادلة التي تقوم على إبقاء الجيش العراقي إلى حد كبير خارج المجتمعات العربية السنية تشكل أفضل فرصة لدحر تنظيم «داعش».

كما أنها تفسح المجال للحصول على دعم عراقي من الحكومة الاتحادية، فضلاً عن دعم دولي أوسع لقوات «حكومة إقليم كردستان». وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع العبادي على الاستفادة من الدروس السابقة حول الإصلاح الأمني من السنوات الأخيرة للوجود العسكري الأمريكي في العراق. على سبيل المثال، يمكنه دعم إعادة هيكلة القيادة العسكرية على المستوى الرفيع والمتوسط بناءً على الجدارة، فضلاً عن دمج السنة ضمن الهياكل الأمنية المحلية.

الإصلاح القضائي:

ستستغرق مختلف الإصلاحات القضائية والأمنية التي طالب بها السنة وقتاً لتنفيذها، لذا يجدر بالعبادي أن يبعث برسائل مبكرة تشير إلى أن حكومته ستتبع نهجاً مختلفاً عن ذلك الذي اتبعته بغداد سابقاً من حيث الاستهداف السياسي لهذه الفئة. وربما كان المثال الأفظع عن هذه السياسة هو توجيه تهم الإرهاب إلى وزير المالية السني رافع العيساوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ضغطت الولايات المتحدة علناً في ذلك الوقت على تلك الاتهامات، وينبغي عليها القيام بذلك مرة أخرى.

فإلى جانب كونه أحد السياسيين الستة الأكثر شعبية في العراق، وضحية رمزية لحكومة نوري المالكي، يلقى العيساوي دعماً قوياً من تركيا والأردن ودول الخليج العربي. وبالتالي، من خلال رفع التهم الموجهة إليه وإعادته إلى منصب وزاري بارز، ستبعث بغداد برسالة هامة إلى سنة العراق وأماكن أخرى، ويمكن أن يساعد بدوره ذلك على إعادة بناء ثقة السنة بالحكومة وتعزيز مشاركتهم في الحرب ضد «داعش».